

CD # 2

Directory Name:

CD2\SED\1994_1

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941,
Jordan



التوزيع: عام
E/ESCWA/SED/1994/1
٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

14 JUL 1994

LIBRARY + DOCUMENTS

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٣

موجز

المحتويات

الصفحة

١ موجز تنفيذي

الفصل

٤ أولا- مجمل الأداء الاقتصادي

٩ ثانيا- التطورات القطاعية

١٦ ثالثا- التطورات الاجتماعية

١٨ الجدول- مؤشرات الاقتصاد الكلي لمنطقة الاسكوا ١٩٩١-١٩٩٣

موجز تنفيذي

تباطأ مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة الاسكوا الى حد كبير في عام ١٩٩٣، باستثناء الكويت. ويُقدّر أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي قد إزداد بنسبة ٣٥ في المائة مقابل ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، سجّلت جميع البلدان، عدا الجمهورية اليمنية وقطر، معدلات نمو ايجابية. بيد أن هذه المعدلات كانت أدنى من تلك التي تحققت في عام ١٩٩٢، باستثناء الجمهورية العربية السورية والكويت ولبنان.

وقد أسهمت تطورات عديدة في تباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة. ومن بين تلك التطورات ما يلي: (ف) تدني أسعار النفط وعائداته؛ و (ب) انكماش الأداء التصديري؛ و (ج) استمرار العقوبات الاقتصادية ضد العراق التي لم تؤدّ فحسب الى تفاقم صعوبات البلد في إعادة الاقتصاد الى مسار النمو بل ألحقت الضرر أيضا ببلدان أخرى لها، تقليدياً، روابط اقتصادية وثيقة معه؛ و (د) الهجمات على السياح في مصر، التي لم تسبب فحسب كسادا في النشاط في قطاع رئيسي بصورة مباشرة، وإنما أثرت أيضا تأثيرا سلبيا على ثقة المستثمرين - لاسيما الأجانب منهم - في الاقتصاد؛ و (هـ) استمرار الأزمة السياسية في الجمهورية اليمنية؛ و (و) فتور حالة التعاون الاقليمي عموما، على الرغم من بعض الاتجاهات التوافقية؛ و (ز) التقدم المحدود الذي أحرز في توفير الموارد من أجل إعادة التعمير.

ولم تكن التطورات الاقتصادية الدولية مواتية عموما. فقد ارتفع الناتج العالمي بنسبة ١ في المائة فقط في عام ١٩٩٣، في حين انخفضت نسبة النمو في حجم الصادرات العالمية الى ٣٤ في المائة بعد أن كانت ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، فإن النجاح في استكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قرب نهاية عام ١٩٩٣، بعد سبع سنوات من المفاوضات، قد أعطى دفعة قوية لنظام التجارة العالمية.

وحصل تعويض جزئي بفعل العديد من التطورات الايجابية:

(١) ظل الاصلاح الاقتصادي محط اهتمام رئيسي لعدد من البلدان واكتسب المزيد من الزخم في عام ١٩٩٣. وكان تأثير الاصلاح الاقتصادي على الميزانين الداخلي والخارجي ايجابيا بصورة إجمالية. فقد نجح الأردن، على سبيل المثال، في: '١' أن يحقق للسنة الثانية على التوالي نموا ايجابيا وملحوظا في ناتجه المحلي الاجمالي (٦ في المائة)؛ و '٢' الابقاء على معدل التضخم دون ٥ في المائة؛ و '٣' تخفيض نسبة البطالة بحوالي ٤ نقاط مئوية لتصبح ١١ في المائة؛ و '٤' تحسين مجمل حالة الميزانية من خلال إصدار أول ميزانية بلا عجز في تاريخ المملكة (١٩٩٤) وتغطية النفقات الجارية وجزء كبير من النفقات الاستثمارية من الإيرادات المحلية؛ و '٥' إعادة جدولة ديون مستحقة لنادي باريس، وتقدير قيمتها بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار، والتوصل الى اتفاق مع نادي لندن بشأن إعادة هيكلة ديون تبلغ قيمتها ٨٩٥ مليون دولار. وبالمثل، سجلت مصر مزيدا من الانخفاض في العجز في الميزانية وفي معدل التضخم. وكذلك، توصلت مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على قرض لمدة ثلاث سنوات قدره ٥٦٩ مليون دولار لدعم جهودها في تحقيق الانفتاح وإصلاح اقتصادها مما أتاح مساهمتها عن شريحة ثانية قدرها ١٥ في المائة من ديونها المستحقة لأعضاء نادي باريس والتي تقدر بمبلغ ٢٥ مليار دولار وذلك بموجب اتفاق تم التوصل اليه في عام ١٩٩١ ووافق نادي باريس بموجبه على شطب ٥٠ في المائة من ديون مصر الخارجية شرط استجابة مصر لشروط صندوق النقد الدولي؛

(ب) استمر في عام ١٩٩٣ تحسّن آفاق وأداء الاقتصاد اللبناني وذلك كما يتضح من عدد من المبادرات والمؤشرات الهامة التي تشمل: تأسيس الشركة اللبنانية لتنمية وإعادة تعمير وسط بيروت (SOLIDAIRE) برأسمال قدره ١٨ مليار دولار؛ وتحسّن فرص التمويل الخارجي لإعادة التعمير وإعادة التأهيل، مما يعكس تحسّناً في ثقة المانحين؛ والتطورات الايجابية التي عكستها جميع مؤشرات النمو الأساسية تقريباً؛

(ج) باستثناء الجمهورية اليمنية والعراق، ظل التضخم في المنطقة مضبوطاً عند نسبة تتراوح بين ١ في المائة و ٤ في المائة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين حوالي ٥ في المائة و ١٢ في المائة في البلدان الأخرى؛

(د) كانت المواسم الزراعية جيدة، لاسيما في الجمهورية العربية السورية؛

(هـ) أعادت الكويت طاقة انتاج النفط الى المستويات التي كانت قائمة قبل الأزمة، مما أدى الى ارتفاع حاد في عائدات النفط؛

(و) على الرغم من الانخفاض في أسعار، وعائدات، النفط واصلت اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستفادة من الارتفاع في الطلب المحلي ونشاط القطاع الخاص المزدهر عموماً؛

(ز) عودة ملحوظة لرأسمال القطاع الخاص الى كل من لبنان والمملكة العربية السعودية.

ويقدّر أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد ازداد بحوالي ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وتدني النمو المسجل يمكن أن يعزى الى حد كبير، الى ضعف أداء قطاع النفط، باستثناء الكويت التي واصلت، للسنة الثانية، زيادة انتاجها وعائداتها النفطية بصورة كبيرة.

وكان التباطؤ أقل حدة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي من ٦ في المائة الى ٤ في المائة. وانخفض الناتج المحلي الاجمالي للبلد الأقل نمواً من بين البلدان الاعضاء في الاسكوا، وهو الجمهورية اليمنية، بنسبة واحد في المائة.

ويقدّر أن مجموع الدين الخارجي الذي أمكن تحديده لمنطقة الاسكوا قد ازداد من ١٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢ الى ١٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٣، مشكّلاً زهاء ٦٢ في المائة من مجمل الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة. ومع ذلك، واجهت البلدان المدينة الرئيسة في المنطقة مشاكل ديون أقل حدة في عام ١٩٩٣، بالمقارنة بالسنوات القليلة الماضية. واستفادت مصر من خطط نادي باريس لتخفيض الديون، في حين وقّع الأردن مع المصارف التجارية، في أواخر عام ١٩٩٣ اتفاقاً لتخفيض الديون ومدفوعات خدمة الديون.

وازداد انتاج النفط في منطقة الاسكوا في عام ١٩٩٣ بنسبة ٤٥ في المائة ليصل الى ١٥٦ مليون برميل يوميا، مقابل ١٤٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٢، مما رفع حصة المنطقة في مجموع الانتاج العالمي الى ٢٤ في المائة، مقابل ٢٢٫٩ في المائة في عام ١٩٩٢. غير أن توزيع الزيادة الاجمالية تفاوت بين البلدان الاعضاء: ففي حين استطاعت الجمهورية العربية السورية زيادة الانتاج اليومي بمعدل ٧٥ في المائة والكويت بمعدل ٧٥ في المائة، هبط الانتاج بمعدل ٢٫٣ في المائة في المملكة العربية السعودية وبمعدل ٢٫١ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة.

وتحت وطأة التطورات غير المواتية في الطلب والاسعار، هبطت عائدات المنطقة من النفط في عام ١٩٩٣ الى ٧٢٫٥ مليار دولار مقارنة بعائدات قدرها ٧٨٫١ مليار دولار سجلت في السنة السابقة. وتمكنت الجمهورية العربية السورية من زيادة عائداتها النفطية بنسبة ١٢٫٦ في المائة والكويت بنسبة ٤٦٫٨ في المائة، من جراء زيادة الانتاج.

وما فتئت التطورات المالية في منطقة الاسكوا في عام ١٩٩٣ متأثرة بعواقب أزمة الخليج والانخفاض الحاد في عائدات النفط في البلدان الرئيسة المصدرة للنفط. ففي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أدى انخفاض عائدات النفط، التي تشكل معظم إيرادات الميزانية، الى تعقيد الوضع المالي لهذه البلدان وزيادة اعباء الميزانية، لاسيما في المملكة العربية السعودية وعمان، حيث انعكس ذلك في الزيادة الملحوظة في العجزات المسقطة في الميزانية. ومع ذلك فإن التطورات المالية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء الجمهورية اليمنية والعراق، أظهرت نسبة تقل عن العجزات المسقطة في الميزانية.

وظلت المصارف في منطقة الاسكوا تواجه ضغطاً للحفاظ على نسبة كفاية في رأس المال مقبولة دولياً لا تقل عن ٨ في المائة. وزادت معظم المصارف في المنطقة رأسمالها، إما من خلال مواردها الذاتية أو من خلال طرح أسهم في الأسواق، وظلت تعاني من عبء متزايد من القروض العادمة، أبرم معظمها خلال الثمانينيات وتقدر بحوالي ٢٥ مليار دولار.

وسجل رصيد الحساب الجاري لبلدان منطقة الاسكوا مجتمعة (باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية والعراق وقطر ولبنان لعدم توفر بيانات) عجزاً قدره ١٩٫٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢، وهو تحسن كبير بالمقارنة بالعجز المسجل في عام ١٩٩١ والبالغ ٣٩٫٣ مليار دولار. وحصل هذا التحسن النسبي بفعل تخفيض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزها من ٤٢٫٤ مليار دولار الى ٢١٫٧ مليار دولار، ويعود ذلك أساساً الى الانخفاض الكبير في العجز في ميزان الخدمات والتحويلات دون مقابل.

وارتفعت الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية والعراق) من ٣٦٫٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ الى حوالي ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢. ويُعزى التحسن بكامله الى ارتفاع قدره ٥٥ مليار دولار في احتياطيات مصر، مما عوّض الانخفاض البالغ ٣٫٨ مليار دولار في احتياطيات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣، هبطت الاحتياطيات الدولية للمنطقة بمقدار ١٫٩ مليار دولار، مع استمرار التدهور في احتياطيات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء عمان) في حين ارتفعت احتياطيات البلدان الأخرى الأعضاء في الاسكوا بمقدار ٠٫٧ مليار دولار.

أولاً- مجمل الأداء الاقتصادي

- ١- تباطأ مجمل الأداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا تباطؤاً كبيراً في عام ١٩٩٣. ويُقدّر أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد بنسبة ٣٥ في المائة مقابل ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، حققت جميع البلدان، باستثناء الجمهورية اليمنية وقطر، معدلات نمو ايجابية في عام ١٩٩٣.
- ٢- وأسهمت تطورات عديدة في تباطؤ النشاط الاقتصادي في المنطقة. ومن بين تلك التطورات ما يلي: (أ) تدني اسعار النفط وعائداته؛ و(ب) انكماش الأداء التصديري؛ و(ج) استمرار العقوبات الاقتصادية ضد العراق التي لم تؤدِ فحسب الى تفاقم مصاعب البلد في إعادة الاقتصاد الى مسار النمو بل ألحقت الضرر ايضاً ببلدان أخرى لها، تقليدياً، روابط اقتصادية وثيقة معه؛ و(د) الهجمات على السياح في مصر، التي لم تسبب فحسب كساداً في النشاط في قطاع رئيسي بصورة مباشرة، وإنما أثرت سلباً ايضاً على ثقة المستثمرين - لا سيما الاجانب منهم - في الاقتصاد؛ و(هـ) استمرار الازمة السياسية في الجمهورية اليمنية؛ و(و) فتور حالة التعاون الاقليمي عموماً؛ على الرغم من بعض الاتجاهات التوافقية؛ و (ز) التقدم المحدود الذي أحرز في توفير الموارد من أجل إعادة التعمير.
- ٣- والتطورات الاقتصادية الدولية لم تكن مواتية عموماً. فقد ارتفع الانتاج العالمي بنسبة ١ في المائة فقط في عام ١٩٩٣، بينما انخفضت نسبة النمو في حجم الصادرات العالمية الى ٣٤ في المائة بعد أن كانت ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢. ومع ذلك فإن النجاح في استكمال جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، قرب نهاية عام ١٩٩٣، بعد سبع سنوات من المفاوضات، أعطى دفعة قوية لنظام التجارة العالمي. إضافة الى الزيادة المتوقعة في حجم التجارة والناتج العالميين، قد تكون المساهمة الأبعد أثراً وأهمية للجولة هي انشاء منظمة تجارية عالمية تتعدى اتفاق الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) في ضمان تجارة منصفة وتسوية المنازعات التجارية.
- ٤- وقد حصل تعويض جزئي بفعل العديد من التطورات الايجابية. فالإصلاح الاقتصادي اكتسب المزيد من الزخم في عام ١٩٩٣، وظل محط اهتمام رئيسي لعدد من البلدان في منطقة الاسكوا. وواصل الاردن ومصر متابعة سياسات يساندها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتهدف بصورة اساسية الى تصحيح موازين الاقتصاد الكلي (الاستقرار) ووضع اقتصادهما على مسار نمو اقتصادي مستديم (التكيف)^(١). وسلك لبنان بصورة رئيسية سياسة تثبيت تنسجم ضمنياً والقواعد التي وضعتها مؤسسات «بريتون وودز»، في حين واصلت الجمهورية العربية السورية اتباع سياسات كانت قد وضعتها في وقت سابق وتهدف الى إدخال انفتاح تدريجي على الاقتصاد ورفع الضوابط التنظيمية عنه وإيلاء أهمية أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتأثير على القرارات الاقتصادية من خلال التشاور مع ممثلي القطاع

"Development and international economic cooperation: economic stabilization (١) programmes in developing countries; report of the Secretary-General" (A/48/380, 27 September 1993), Box, pp. 2-3.

المذكور. وفي المملكة العربية السعودية، انصب التركيز الرئيسي للسياسة في عام ١٩٩٣ على «إعادة توجيه الاقتصاد من نمو يستند الى مبادرات القطاع العام الى نمو يأخذ فيه القطاع الخاص زمام المبادرة»^(٢).

٥- وفي مصر، فإن المشاكل المتصلة بتحرير الاقتصاد وتخفيض حجم ونطاق الاسهام الحكومي من خلال التحول الى القطاع الخاص تكتسب أهمية أكبر في مجموعة الاصلاحات المتفق عليها بالنظر الى مدى إسهام القطاع العام في النشاط الاقتصادي. وان ضخامة المهمة والاختلاف مع المؤسسات المشرفة فيما يخص سرعة التحول الى القطاع الخاص وتحرير التجارة قد أعاققت لأشهر عديدة التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي، مما كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وعلى ثقة المستثمرين نتيجة لعدم التيقن الناجم عن التأخير. وزيادة على ذلك، كان على مصر أن تعالج الآثار الاجتماعية لتدابير الاصلاح على فئات فقيرة من السكان تعدادها أكثر بكثير. وعلى الرغم من انشاء صندوق اجتماعي للطوارئ، يصل تمويله الى ٦١٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات، فقد جاء في تقرير أعدته مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «بيدو أن الفئات الأكثر فقراً هم أقلية من بين المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للطوارئ في حين أن جلّ عملياته قد افادت فئات حضرية متوسطة الدخل وحسنة التنظيم وتستطيع التعبير عن آرائها»^(٣).

٦- وعموماً، كانت آثار الاصلاح الاقتصادي على الميزانين الداخلي والخارجي ايجابية. فقد نجح الاردن، مثلاً، في: ١' أن يحقق للسنة الثانية على التوالي نمواً ايجابياً وملحوظاً في ناتجه المحلي الاجمالي (٦ في المائة)؛ و ٢' الابقاء على معدل التضخم دون ٥ في المائة؛ و ٣' تخفيض البطالة بحوالي ٤ نقاط مئوية الى ١١ في المائة؛ و ٤' تحسين الحالة الاجمالية للميزانية من خلال إصدار أول ميزانية بلا عجز في تاريخ المملكة (١٩٩٤) وتغطية النفقات الجارية وجزء كبير من النفقات الاستثمارية من الإيرادات المحلية؛ و ٥' إعادة جدولة ديون مستحقة لنادي باريس تقدر بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار والتوصل الى اتفاق مع نادي لندن بشأن إعادة هيكلة ديون قدرها ٨٩٥ مليون دولار. وبالمثل، سجلت مصر مزيداً من الانخفاض في العجز في الميزانية وفي معدل التضخم. كما توصلت مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على قرض لمدة ثلاث سنوات قدره ٥٦٩ مليون دولار لدعم جهودها في تحقيق الانفتاح واصلاح اقتصادها، مما أتاح مساهمتها عن شريحة ثانية قدرها ١٥ في المائة من ديونها المستحقة لأعضاء نادي باريس والتي تقدر بمبلغ ٢٥ مليار دولار وذلك بموجب اتفاق تم التوصل اليه في عام ١٩٩١ ووافق نادي باريس بمقتضاه على شطب ٥٠ في المائة من ديون مصر الخارجية شرط استجابة مصر لشروط صندوق النقد الدولي.

٧- واستمرت آفاق وأداء الاقتصاد اللبناني في التحسن في عام ١٩٩٣، كما يتضح من المبادرات والمؤشرات الهامة التالية:

(٢) "Economic Outlook; 1994", The NCB Economist (Editor and Chief Economist: Henry T. Azzam), vol. 14, issue No. 1, January 1994, p.1.

(٣) Recent Developments in Social Funds and Safety Nets, background note by the UNCTAD secretariat (UNCTAD/PA/2, 22 November 1993), para. 65.

المذكور. وفي المملكة العربية السعودية، انصب التركيز الرئيسي للسياسة في عام ١٩٩٣ على «إعادة توجيه الاقتصاد من نمو يستند الى مبادرات القطاع العام الى نمو يأخذ فيه القطاع الخاص زمام المبادرة»^(٢).

٥- وفي مصر، فإن المشاكل المتصلة بتحرير الاقتصاد وتخفيض حجم ونطاق الاسهام الحكومي من خلال التحول الى القطاع الخاص تكتسب أهمية أكبر في مجموعة الاصلاحات المتفق عليها بالنظر الى مدى إسهام القطاع العام في النشاط الاقتصادي. وان ضخامة المهمة والاختلاف مع المؤسسات المشرفة فيما يخص سرعة التحول الى القطاع الخاص وتحرير التجارة قد أعاقت لأشهر عديدة التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي، مما كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وعلى ثقة المستثمرين نتيجة لعدم التيقن الناجم عن التأخير. وزيادة على ذلك، كان على مصر أن تعالج الآثار الاجتماعية لتدابير الاصلاح على فئات فقيرة من السكان تعدادها أكثر بكثير. وعلى الرغم من انشاء صندوق اجتماعي للطوارئ، يصل تمويله الى ٦١٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات، فقد جاء في تقرير أعدته مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «بيدو أن الفئات الأكثر فقراً هم أقلية من بين المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للطوارئ في حين أن جلّ عملياته قد افادت فئات حضرية متوسطة الدخل وحسنة التنظيم وتستطيع التعبير عن آرائها»^(٣).

٦- وعموماً، كانت آثار الاصلاح الاقتصادي على الميزانين الداخلي والخارجي ايجابية. فقد نجح الاردن، مثلاً، في: '١' أن يحقق للسنة الثانية على التوالي نمواً ايجابياً وملحوظاً في ناتجه المحلي الاجمالي (٦ في المائة)؛ و'٢' الابقاء على معدل التضخم دون ٥ في المائة؛ و'٣' تخفيض البطالة بحوالي ٤ نقاط مئوية الى ١١ في المائة؛ و'٤' تحسين الحالة الاجمالية للميزانية من خلال إصدار أول ميزانية بلا عجز في تاريخ المملكة (١٩٩٤) وتغطية النفقات الجارية وجزء كبير من النفقات الاستثمارية من الإيرادات المحلية؛ و'٥' إعادة جدولة ديون مستحقة لنادي باريس تقدر بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار والتوصل الى اتفاق مع نادي لندن بشأن إعادة هيكلة ديون قدرها ٨٩٥ مليون دولار. وبالمثل، سجلت مصر مزيداً من الانخفاض في العجز في الميزانية وفي معدل التضخم. كما توصلت مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على قرض لمدة ثلاث سنوات قدره ٥٦٩ مليون دولار لدعم جهودها في تحقيق الانفتاح واصلاح اقتصادها، مما اتاح مساهمتها عن شريحة ثانية قدرها ١٥ في المائة من ديونها المستحقة لأعضاء نادي باريس والتي تقدر بمبلغ ٢٥ مليار دولار وذلك بموجب اتفاق تم التوصل اليه في عام ١٩٩١ ووافق نادي باريس بمقتضاه على شطب ٥٠ في المائة من ديون مصر الخارجية شرط استجابة مصر لشروط صندوق النقد الدولي.

٧- واستمرت آفاق وأداء الاقتصاد اللبناني في التحسن في عام ١٩٩٣، كما يتضح من المبادرات والمؤشرات الهامة التالية:

(٢) "Economic Outlook; 1994", The NCB Economist (Editor and Chief Economist: Henry T. Azzam), vol. 14, issue No. 1, January 1994, p.1.

(٣) Recent Developments in Social Funds and Safety Nets, background note by the UNCTAD secretariat (UNCTAD/PA/2, 22 November 1993), para. 65.

(١) تأسيس الشركة اللبنانية لتنمية وإعادة تعمير وسط بيروت (SOLIDAIRE) برأسمال قدره ١ر٨ مليار دولار وتجاوز الاكتتاب في الاسهم المطروحة البالغة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار بحوالي ٢٧٠ مليون دولار، وجاءت قرابة نصف المجموع من ودائع يملكها اللبنانيون في الخارج، مما عزز اتجاه إعادة رؤوس الأموال الى البلد؛

(ب) تحسن فرص التمويل الخارجي لإعادة التعمير والتأهيل، مما يعكس تحسنا في ثقة المانحين. والدليل على ذلك المساهمات الواردة من البنك الدولي والمصرف الاوروبي للاستثمار والصناديق الوطنية والاقليمية، واستئناف ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ضمان الصادرات الى لبنان؛

(ج) كانت مؤشرات النمو الأساسية بمعظمها ايجابية: معدل نمو اجمالي يقدر بحوالي ٧ في المائة مقابل ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، وسعر صرف مستقر لليرة اللبنانية مع اتجاه طفيف نحو التحسن؛ وانخفاض حاد في معدل التضخم من حوالي ١٣٠ في المائة في عام ١٩٩٢ الى قرابة ٩ في المائة في عام ١٩٩٣، وساعد في تحقيق ذلك التطورات المواتية في سعر الصرف وانخفاض الزيادة في العرض النقدي؛ وبعض الانخفاض في مدى «دولة» الاقتصاد؛ وتحسن ملحوظ في وضع ميزان المدفوعات مع فائض اجمالي بحوالي ١ر١ مليار دولار (ويشمل المبالغ المحولة لتمويل الاكتتاب في شركة «سولدير»)، مقابل فائض لم يتجاوز ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢، وزيادة في اصول القطع الاجنبي لمصرف لبنان من حوالي ١ر٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٢ الى ١ر٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣؛ وتحسن اوضاع المالية العامة مع زيادة حادة في الايرادات نتيجة تحسين طريقة التحصيل وزيادة النشاط الاقتصادي، وخصوصا البناء حيث يُقدَّر أن تكون تراخيص البناء قد تجاوزت ١٢ مليون متر مربع، أو حوالي سدس مجموع المساحة المشيدة في البلد؛ وارتفاع في الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي من ٧ر٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٢ الى ١١ر٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣.

٨- وتشمل التطورات الايجابية الأخرى في المنطقة ما يلي:

(١) باستثناء الجمهورية اليمنية والعراق، ظل التضخم في المنطقة مضبوطا عند معدل يتراوح بين ١ في المائة و ٤ في المائة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين حوالي ٥ في المائة و ١٢ في المائة في البلدان الأخرى؛

(ب) كانت المواسم الزراعية جيدة، لا سيما في الجمهورية العربية السورية؛

(ج) أعادت الكويت طاقة انتاج النفط الى المستويات التي كانت قائمة قبل الأزمة، مما أدى الى ارتفاع حاد في عائدات النفط؛

(د) على الرغم من الانخفاض في أسعار وعائدات النفط، واصلت اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستفادة من الارتفاع في الطلب المحلي ونشاط القطاع الخاص المزدهر عموما؛

(هـ) عودة ملحوظة لرأس المال القطاع الخاص الى كل من لبنان والمملكة العربية السعودية.

٩- ويُقدّر أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد زاد بحوالي ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وتدني النمو المسجل في بلدان المجلس يمكن أن يُعزى، الى حد كبير، الى ضعف أداء قطاع النفط، باستثناء الكويت التي واصلت للسنة الثانية زيادة انتاجها وعائداتها النفطية زيادة كبيرة، على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط في عام ١٩٩٣. ويُقدّر أن قطاع النفط في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تقلّص بأكثر من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣، مما أثر سلبيا على الانفاق العام، في حين أخفق النمو في القطاع غير النفطي في تعويض ذلك التقلّص.

١٠- وقد حققت الكويت أعلى معدل نمو (٢٥ في المائة) من بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت البلد الوحيد في المجموعة الذي استطاع تحقيق زيادة حادة في انتاجه وعائداته النفطية في عام ١٩٩٣، ومع مواصلة عملية إعادة التعمير والتأهيل.

١١- ويُقدّر أن الاقتصاد البحريني قد نما بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٣ وهي النسبة ذاتها لعام ١٩٩٢. وشهدت عُمان انخفاضاً في معدل نموها الاقتصادي في عام ١٩٩٣ الى ٤٠ في المائة من ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي المملكة العربية السعودية، يُقدّر أن الناتج المحلي الاجمالي، الذي زاد بنسبة ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٢، قد زاد بحوالي ١ في المائة فقط في عام ١٩٩٣. وتحسّن أداء القطاع غير النفطي لم يعوض عن التباطؤ في قطاع النفط، في حين عزّي مجمل معدل النمو في دولة الامارات العربية المتحدة الى القطاع غير النفطي.

١٢- ونتيجة لانخفاض عائدات النفط، ازداد الوضع المالي سوءا في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مما أجبرها على اللجوء الى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية والسحب من أصولها المالية لتلبية التكاليف العالية المتصلة بالدفاع وإعادة التعمير والتأهيل. وانخفاض أسعار وعائدات النفط أعطى زخماً اضافيا لجهود بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز القطاع غير النفطي عن طريق التحويل الى القطاع الخاص. وازافة الى ذلك، اتخذت معظم بلدان المجلس تدابير تستهدف ترشيد الانفاق العام، بما في ذلك تخفيض الدعم المالي وإدخال نظم تسعير أكثر واقعية للسلع والخدمات العامة.

١٣- وقد تباطأ أيضا في عام ١٩٩٣ النمو الاقتصادي في مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء الجمهورية العربية السورية ولبنان. ويُقدّر أن مجمل الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة قد زاد بمعدل ٤١ في المائة في عام ١٩٩٣ مقابل ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٢.

١٤- ويُقدّر أن الأردن قد حقق في عام ١٩٩٣ معدل نمو قدره ٦ في المائة. ومع أن هذا النمو يمثل تباطؤاً عن المعدل العالي الاستثنائي (١١ في المائة) الذي تحقق في عام ١٩٩٢ فإنه يظل ملفتاً للنظر، في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة في المنطقة. والنجاح في تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مكن البلد من تقليل الاختلالات الخارجية والداخلية وایجاد مناخ استثماري مؤات. ويُعتقد أن

تكون تحويلات العمال قد زادت في عام ١٩٩٣ نتيجة عودة بعض الرعايا الأردنيين الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية و/أو عثورهم على منافذ عمل أخرى. ومع ذلك فإن البطالة لا تزال تشكّل مشكلة كبرى.

١٥- ويُقدّر أن الاقتصاد المصري قد زاد في عام ١٩٩٣ بمعدل ١٫٨ في المائة مقابل ٣ في المائة في عام ١٩٩٢. ويعزى هذا الى انخفاض عائدات النفط والسياحة، فضلا عن تقلص الأنشطة الاستثمارية. وقد تضررت الأنشطة السياحية، التي تمثل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي من جرّاء الهجمات الموجهة ضد الاجانب، مما خفض عائدات السياحة في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً. وعلى الرغم مما تحقق من نتائج ملحوظة في تخفيض الاختلالات في الاقتصاد الكلي، لا تزال عملية التحول الى القطاع الخاص وتحرير التجارة وتنظيم سوق العمل تواجه صعوبات، وقد حدّ هذا بدوره من فرص الاستثمارات الخاصة، مما أثر سلباً على مجمل النمو الاقتصادي. ولم تنخفض البطالة وهي واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري.

١٦- واستمرت أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية في التدهور نتيجة حرب الخليج وآثار العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة حسبما يتضح من تخفيض قيمة الدينار العراقي وارتفاع معدل التضخم والنقص في المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الوسيطة.

١٧- وفي لبنان، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٧ في المائة بعد أن كانت نسبة الزيادة ٥ في المائة في عام ١٩٩٢، مما يعكس تدعيم الأمن والاستقرار السياسي الذي أسهم في تحسين المناخ الاستثماري في البلد وفي زيادة ثقة المانحين.

١٨- وفي الجمهورية العربية السورية، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٦ في المائة بعد أن كانت نسبة الزيادة ٥ في المائة في عام ١٩٩٢. وقد واصل أداء الاقتصاد السوري تحسنه بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي عززت استثمارات القطاع الخاص، ونتيجة لجودة الموسم الزراعي وتخفيض العجز في الميزانية والالغاء التدريجي لتشوهات الأسعار.

١٩- وفي الجمهورية اليمنية، وهي أقل الأعضاء نمواً في المنطقة، يُقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي قد هبط في عام ١٩٩٣ بنسبة واحد في المائة، من جرّاء الأزمة السياسية التي فاقمت الأوضاع الاقتصادية وخفضت الموارد المالية الخارجية (تحويلات العمال والمعونات). والنقص في العملات الأجنبية واتساع العجز في الميزانية أدّى الى ارتفاع معدل التضخم (أكثر من ٥٥ في المائة)، وإلى انخفاض حاد في أسعار الصرف وزيادة في نسبة البطالة تجاوزت ٢٥ في المائة.

٢٠- وباستثناء الجمهورية اليمنية والعراق، ظل التضخم في المنطقة مضبوطاً عند معدل يتراوح بين ١ في المائة و ٤ في المائة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين ٥ في المائة و ١٢ في المائة في البلدان الأخرى. ووصل معدل التضخم في مصر الى ٧٫٤ في المائة في السنة حتى نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ وهو أدنى معدل للتضخم على مدى ثلاث سنوات. وهبط معدل التضخم في لبنان

الى ٨٩ في المائة، وهو أدنى مستوى له خلال عشر سنوات، وذلك بعد أن بلغ ١٣١ في المائة في العام السابق. وهبط معدل التضخم في الأردن الى ما دون ٥ في المائة. وفي المقابل، ارتفع معدل التضخم في الجمهورية العربية السورية من ٩ في المائة في عام ١٩٩٢ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٣، وقد أسهم في ذلك الالغاء التدريجي للدعم المالي. وظل العراق يعاني من معدلات تضخم مفرطة في الارتفاع. وأدى المآزق السياسي في الجمهورية اليمنية، وهي أقل البلدان نموا في المنطقة، الى تشديد الضغط على أسعار الصرف ورفع معدل التضخم ليصل الى ٥٥ في المائة.

٢١- وعلى الرغم من التقدم الهام الذي تحقق في تقليل الاختلالات في الاقتصاد الكلي في بعض الاقتصادات الأكثر تنوعا، وخصوصا في الأردن ومصر، ظلت البطالة مشكلة أساسية. ففي مصر، تفاقمّت مشكلة البطالة بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي والعائدين من الخليج. وفي حين تشير التقديرات الرسمية الى أن معدل البطالة يبلغ نحو ١٢ في المائة من القوة العاملة، فإن التقديرات غير الرسمية تشير الى أن المعدل يبلغ حوالي ٢٠ في المائة. وفي الأردن، أسهم النمو الاقتصادي المرتفع والنجاح الهام الذي تحقق في تخفيض الاختلالات الخارجية والداخلية في تخفيض معدل البطالة الى ١١ في المائة تقريبا. وفي الجمهورية اليمنية، أدى استمرار الأزمة السياسية الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد والى زيادة حدة مشكلة البطالة. وتشير التقديرات غير الرسمية الى أن معدل البطالة قد بلغ حوالي ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٣.

ثانيا- التطورات القطاعية

٢٢- كان قطاع النفط، الذي يظل العامل الأهم في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في المنطقة، ضعيف الأداء في عام ١٩٩٣ على الرغم من ارتفاع مستويات الإنتاج.

٢٣- ونتاج النفط في منطقة الاسكوا زاد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٤٥ في المائة الى ١٥٦ مليون برميل يوميا مقابل ١٤٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٢ مما رفع حصة المنطقة من مجموع الانتاج العالمي من ٢٢.٩ في المائة الى ٢٤ في المائة. غير أن توزيع هذه الزيادة تفاوت فيما بين البلدان الاعضاء؛ فبينما تمكنت الجمهورية العربية السورية من زيادة متوسط الانتاج اليومي بنسبة ٧٥ في المائة والكوييت بنسبة ٧٥ في المائة، انخفض الانتاج بنسبة ٢١ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة وبنسبة ٢٣ في المائة في المملكة العربية السعودية. وظلت العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة تمنع العراق من تصدير نفطه، باستثناء ٥٠ ألف برميل يوميا يصدّرها الى الأردن كتسديد للديون.

٢٤- وبلغ متوسط أسعار النفط ١٦.٣ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٩٣، وهو أدنى مستوى وصله على مدى أربع سنوات، مما يمثل انخفاضا نسبته ١١.٣ في المائة من ١٨.٤ دولار للبرميل في السنة السابقة. والعوامل التي أدت الى ذلك تشمل انخفاض الطلب العالمي الى دون ما هو متوقع (حيث انخفض في عام ١٩٩٣ بنسبة ٠.٢ في المائة)؛ وعدم تمكّن منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) من الاتفاق على تخفيض سقف الانتاج؛ وزيادة في انتاج البلدان غير الاعضاء في أوبك، والتكهّنات برفع الحظر المفروض على صادرات النفط العراقي.

٢٥- وتحت تأثير هذه التطورات غير المواتية في الطلب والأسعار، هبطت عائدات النفط في منطقة الاسكوا بنسبة ٨٢ في المائة، من ٧٨١ مليار دولار في عام ١٩٩٢ الى ٧٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٣. ونجحت كل من الجمهورية العربية السورية والكويت في زيادة عائداتها النفطية بمعدل ١٢٦ في المائة و ٤٦٨ في المائة على التوالي، بفعل زيادة الانتاج. وتراوح الانخفاض في العائدات في البلدان الأخرى المصدرة للنفط بين ١٨٦ في المائة في قطر و ١٥٩ في المائة في المملكة العربية السعودية و ٨٣ في المائة في مصر و ٢ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة.

٢٦- وواصلت سياسة «الأوبك» في عام ١٩٩٣ التركيز على الدفاع عن حصة المنظمة في السوق، مما يعكس الصعوبات المالية التي تواجه معظم أعضائها، وعدم قدرتها على الاتفاق مع منتجي النفط غير الأعضاء في «الأوبك» على مستويات انتاج تعكس توازنا أفضل بين العرض والطلب. كذلك فإن المنافسة على حصص السوق حالت دون توصل الدول الأعضاء في «الأوبك» فيما بينها الى تخفيض الانتاج وإعادة توزيع الحصص بما ينسجم مع الحالة الواقعية للسوق.

٢٧- وانخفض الاحتياطي النفطي المؤكد في منطقة الاسكوا بنسبة ٠٤ في المائة في عام ١٩٩٣ ليصل الى ٥٧٢٣ بليون برميل، أي بنسبة ٧٤١ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في دول «الأوبك» و ٥٧٣ في المائة من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم. ويُقدّر أن الاحتياطي المؤكد في المملكة العربية السعودية قد انخفض بنسبة ٠٦ في المائة ليصل الى ٢٥٨٧ بليون برميل أي ما يمثل ٤٥٢ في المائة من إجمالي الاسكوا، و ٣٣٥ في المائة من إجمالي «الأوبك» وحوالي ٢٦٠ في المائة من المجموع العالمي. وظل الاحتياطي النفطي في العراق دون تغيير في عام ١٩٩٣ عند ١٠٠ بليون برميل، تليه دولة الامارات العربية المتحدة عند ٩٨١ بليون برميل والكويت عند ٩٤ بليون برميل. ويمكن للاحتياطي النفطي المؤكد في منطقة الاسكوا أن يغطي المستوى الحالي لانتاج النفط لمدة ١٠٠٦ سنة مقابل ٨٢٨ سنة لبلدان «الأوبك» كمجموعة، و ٤٢١ سنة فقط للعالم ككل.

٢٨- وفيما يخص صناعة تكرير النفط، هناك عدد من المشاريع الجارية لبناء معامل تكرير جديدة وتوسيع معامل التكرير القائمة. ومصر تفكر في توسيع طاقتها التكريرية لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب، وهي تتوخى برنامجا للتوسع بتكلفة قدرها ١٢ مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة. وفي المملكة العربية السعودية، يتوقع الانتهاء من زيادة الطاقة التكريرية في ينبع بمقدار ١٣٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٩٥. وتشمل المشاريع الأخرى في المنطقة توسيع معمل التكرير في الرويس في دولة الامارات العربية المتحدة بمقدار ١٦٠ ألف برميل يوميا، وتحسين وتوسيع معمل التكرير في عدن بالجمهورية اليمنية بإضافة ٧٠ ألف برميل يوميا الى الطاقة الحالية، مع وجود خطط إضافية لبناء معمل تكرير جديد في المكلا تبلغ طاقته ١٠٠ ألف برميل يوميا. ومن شأن إعادة تنظيم صناعة التكرير في المملكة العربية السعودية، حيث تولّت شركة «أرامكو» إدارة أعمال شركة تكرير النفط ساماريك، استحداث واحدة من كبريات شركات النفط والتكرير في العالم.

٢٩- واحتياطي الغاز في المنطقة ازداد من ٢٠٧٣٠ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ الى ٢٤٦١٩ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٣، أي بنسبة ١٨٩ في المائة على مدى فترة ثلاث سنوات، بما يمثل حوالي ١٧ في المائة من مجموع الاحتياط العالمي. وقد اتبعت البلدان ذات الاحتياطي الكبير استراتيجيات للتصدير.

ففي عُمان، حيث زاد حجم احتياطي الغاز الى أكثر من الضعف خلال السنتين الماضيتين، يجري إعداد دراسة جدوى لتصدير الغاز الطبيعي المسال الى جنوب أوروبا وإعداد خطط لتصدير الغاز الى الهند. والانتاج التسويقي للغاز الطبيعي في قطر زاد بأكثر من ٧٨ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وتشمل المرحلة التصديرية المنحى لمشروع تطوير حقل الشمال الجاري حالياً مد خطوط للأنايب ومرافق للإسالة ومرافق شاطئية. وتمتلك قطر أكثر من ٢٠ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي لمنطقة الاسكوا، ويقع معظمه في حقل الشمال. وشهد الانتاج التسويقي للغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية زيادة متواضعة في السنوات الأخيرة وذلك على الرغم من أن الاحتياطي ظل دون تغيير يذكر. ويُستخدم الغاز كمادة أولية في الصناعة البتروكيميائية في المملكة العربية السعودية وكذلك للاستهلاك المحلي. وفي دولة الامارات العربية المتحدة، ازداد الانتاج التسويقي بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً منذ عام ١٩٩٠، وذهب معظمه للاستهلاك المحلي. وتُعتبر أبوظبي والشارقة المنتجين الرئيسيين للغاز في دولة الامارات العربية المتحدة. والصناعات ومعامل توليد الكهرباء آخذة في التحوّل الى استعمال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في سائر أنحاء البلد لأنه فعّال من حيث التكاليف وغير ضار للبيئة. وأخذت دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٣ بخطط لتوسيع مرافقها المنتجة للغاز الطبيعي المسال وذلك استجابة لتعهد ياباني بمضاعفة المشتريات على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة.

٣٠- ومؤشر الانتاج الزراعي في المنطقة كان في عام ١٩٩٣ أعلى بنسبة ٢٦ في المائة مما كان عليه في عام ١٩٩٢، مع اختلافات واسعة بين بلد وآخر. وكان المؤشر أعلى في العراق بنسبة ٧٥ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية بنسبة ٤٨ في المائة، وفي لبنان بنسبة ٣٨ في المائة، وفي مصر بنسبة ٢٦ في المائة، وفي الجمهورية اليمنية بنسبة ١٢ في المائة، وكان أدنى بنسبة ٩ في المائة في الأردن و بنسبة ٥ في المائة في المملكة العربية السعودية. ومؤشر الانتاج الغذائي في المنطقة ارتفع في عام ١٩٩٣ بنسبة تقارب ٣ في المائة. ويُقدّر انتاج الحبوب بكمية ٢٩٣ مليون طن أي بزيادة نسبتها ٧٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٢، ويعود ذلك أساساً الى التوسع في انتاج الحبوب بنسبة ٣٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية و ٩١ في المائة في العراق.

٣١- وانتاج القمح ازداد في عام ١٩٩٣ بنسبة ٤٧ في المائة ليصل الى ١٣٧ مليون طن مقابل ١٣١ مليون طن في عام ١٩٩٢. وحققت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل زيادة (٢١٥ في المائة)، يليها العراق (١٨ في المائة)، فمصر (٣٦ في المائة)؛ بيد أن انتاج القمح انخفض بنسبة ٢٩٣ في المائة في الأردن، وبنسبة ٨٥ في المائة في المملكة العربية السعودية، وبنسبة ٧٩ في المائة في الجمهورية اليمنية، وبنسبة ٣٨ في المائة في لبنان.

٣٢- وعملية التصنيع في المنطقة واصلت تقدّمها خلال السنوات القليلة الماضية، ولو أن ذلك كان على نحو أبطأ، متأثرة بعواقب أزمة وحرب الخليج. ويجري إيلاء مزيد من التركيز في معظم بلدان المنطقة على الصناعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير، مع زيادة الاهتمام في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصناعات الثانوية بهدف تسريع تنويع اقتصاداتها.

٣٣- وتوسيع الطاقة الصناعية، لاسيما في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والطاقت الصناعية التي أقيمت في مجال الصناعات الثقيلة هناك، مثل الصناعات البتروكيميائية وصناعات المعادن

الأساسية، أوجد فرصاً جيدة لمزيد من التوسع في الصناعات الثانوية، ولخلق قطاع صناعي دون إقليمي أكثر تكاملاً، وتحسين فرص الاستثمار في مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة خاصة وأجنبية. ولا بد أن تساعد النظم السائدة للحوافز المتعلقة بالتكاليف والعائدات، ومحاولات تحسين البيئة الاستثمارية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحقيق بعض من هذه الامكانيات. وبلوغاً لهذه الغاية، تُمنح مزايا إضافية للمستثمرين الأجانب في معظم بلدان منطقة الاسكوا للمساعدة في رفع مستوى عملية التصنيع من خلال تكنولوجيات وتقنيات محسنة في مجالي الإدارة والتسويق.

٣٤- ومع ذلك، انخفض الاسهام النسبي للقطاع الصناعي من ١١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ الى ٩٧ في المائة في عام ١٩٩١. وذلك يعود، الى حد كبير، الى الآثار المدمرة لحرب الخليج على القطاع الصناعي في كل من العراق والكويت. وظل قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة مقيداً بحجم السوق المحلية، وبتقلص في الطلب الاجمالي، وفقدان بعض الأسواق التقليدية وزيادة الصعوبات في الوصول الى أسواق جديدة، وذلك من جراء انكماش الاقتصاد العالمي والمنافسة الشديدة من بلدان صناعية والتدابير الحمائية ضد منتجات هذا القطاع، ولاسيما البتروكيماويات.

٣٥- وقد سجلت صادرات وواردات المنطقة من السلع زيادات ملحوظة في عام ١٩٩٢، مقارنة بعام ١٩٩١، وذلك على الرغم من استبعاد العراق من السوق العالمية بسبب العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة. وبلغت قيمة الصادرات الاجمالية في عام ١٩٩٢ ما قدره ٩٩٢٢ مليار دولار، أي بزيادة قدرها ١٠٣ في المائة عن عام ١٩٩١، في حين ازدادت قيمة الواردات بنسبة ١٦ في المائة، وهي نسبة تزيد عن ضعف نسبة الزيادة في عام ١٩٩١، لتصل الى ٨٧١١ مليار دولار. والزيادة في الصادرات، وبالمائة ٩٣ مليار دولار، تعود برمتها الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ان صادرات غيرها من بلدان الاسكوا شهدت انخفاضاً طفيفاً. وفيما عدا البحرين، ساهمت في الزيادة جميع بلدان مجلس التعاون ولا سيما الكويت، التي ارتفعت صادراتها من ٠٥٠ مليار دولار فقط في عام ١٩٩١ الى ٦٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢. وساهمت المملكة العربية السعودية بزيادة بلغت زهاء ٢ مليار دولار. وفيما يتعلق بالواردات، فقد أسهمت جميع الدول الأعضاء في الزيادة التي بلغت نحو ١٠ مليارات دولار والتي سجل معظمها من قبل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبصورة رئيسية المملكة العربية السعودية (٤٥٠ مليار دولار)، تليها دولة الامارات العربية المتحدة (٢٦٠ مليار دولار)، من جراء استمرار المستوى العالي للأنشطة الاقتصادية إثر حرب الخليج. وزادت واردات البلدان الأخرى الأعضاء في الاسكوا بمقدار ٢٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٢.

٣٦- ولما كانت الواردات قد ازدادت بوتيرة أسرع من الصادرات، فقد زاد تراجع قدرة المنطقة على تمويل الواردات من حصيلة الصادرات في عام ١٩٩٢ مقارنة بالسنتين السابقتين، مع انخفاض نسبة الصادرات الى الواردات في المنطقة من ١٤٤ و ٢١١ في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على التوالي الى ١١٤ في عام ١٩٩٢.

٣٧- والبيانات الجزئية والأولية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لتجارة المنطقة لغاية حزيران/يونيو ١٩٩٣ لا تظهر أي اختلاف هام عن السنوات السابقة. فقد ظلت دول اقتصاد السوق المتقدمة تمثل الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، تليها البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، تقلصت أهمية دول اقتصاد السوق

المتقدمة في مجموع صادرات المنطقة إذ انخفض متوسطه من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٢ الى ٥١٫٣ في المائة في عام ١٩٩٣، في حين سجلت حصة البلدان النامية الأخرى أعلى مستوى لها (٢٦٫٣ في المائة) منذ عام ١٩٨٥. وكانت حصة الصادرات فيما بين بلدان المنطقة ١٠ في المائة وهي أدنى بقليل مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. وهبطت حصة الاقتصادات الموجهة مركزياً سابقاً في عام ١٩٩٣ بنسبة تربو على ٤٠ في المائة دون مستواها في عام ١٩٩٢ الى ١٣ في المائة؛ مع استمرار الصعوبات، التي شملت تقلص النشاط الاقتصادي ونقص النقد الأجنبي اللذين رافقا العملية الانتقالية في العديد من تلك الاقتصادات.

٣٨- ومن جهة الواردات، واصلت دول اقتصاد السوق المتقدمة توريد أكثر من ٦٠ في المائة من احتياجات المنطقة من الواردات. وارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من ١١٫٥ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ١٥٫٩ في المائة في عام ١٩٩١، وإلى ١٦٫٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وإلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٣. وبقيت الواردات فيما بين بلدان المنطقة، التي ارتفعت من ٦ في المائة في عام ١٩٩٢ الى ٦٫٣ في المائة في عام ١٩٩٣، أدنى بكثير من المستوى الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج (١٩٨٩-١٩٩٠) وقدره ١٠٫٤ في المائة.

٣٩- وسجل رصيد الحساب الجاري للمنطقة (باستثناء العراق ولبنان وقطر والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية نظرا لعدم توفر بيانات) عجزا بلغ ١٩٫٦ مليار دولار في عام ١٩٩٢، مقابل عجز بلغ ٣٩٫٣ مليار دولار في عام ١٩٩١. وحصل التحسن النسبي مع تخفيض بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعجزها من ٤٢٫٤ مليار دولار الى ٢١٫٧ مليار دولار نتيجة لانخفاض العجز في ميزان الخدمات والتحويلات دون مقابل، في حين هبط فائض الاقتصادات الأكثر تنوعا من ٣٫١ مليار دولار الى ٢٫١ مليار دولار.

٤٠- وارتفعت الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية) من ٣٦٫٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ الى حوالي ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢. وعزى التحسن في مجمله الى ارتفاع بلغ ٥٥ مليار دولار في احتياطيات مصر، مع انخفاض في احتياطيات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ ٣٫٨ مليار دولار. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣، انخفضت احتياطيات المنطقة بمقدار ١٫٩ مليار دولار مع استمرار التدهور في الاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء عمان) من ١٩٫٤ مليار دولار الى ١٨٫٢ مليار دولار، في حين ارتفعت احتياطيات بلدان الاسكوا الأخرى بمقدار ٠٫٧ مليار دولار.

٤١- والزيادة في الواردات، المصحوبة بانخفاض طفيف في الاحتياطيات، قللت من قدرة المنطقة على النهوض باعباء الواردات في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩١، مع انخفاض نسبة الاحتياطيات الى الواردات من ٥٨٦ شهر الى ٢٣ شهر.

٤٢- والمعلومات المتوافرة عن عام ١٩٩٣ والمتصلة بصادرات النفط وصادرات الأردن ومصر تشير الى انخفاض في مجموع صادرات المنطقة. ولكن من المحتمل ان تكون الواردات قد استمرت في الزيادة، ويعود ذلك جزئيا الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي للبلدان الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإلى زيادة الطلب في الأردن ولبنان ومصر.

٤٣- ويقدر أن الدين الخارجي لمنطقة الاسكوا قد ارتفع من ١٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى ١٨٦ مليار دولار في عام ١٩٩٣، بما يمثل ٦٢ في المائة من مجمل الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة البالغ نحو ٢٩٨ر٨ مليار دولار. وتعتبر منطقة الاسكوا، مقارنة بغيرها من البلدان النامية، مثقلة بالديون قياساً بالناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع والخدمات. وفي حين يشكل مجمل الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة وصادراتها من السلع والخدمات نحو ٥٦ في المائة و ٦٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات على التوالي فإن الديون الخارجية للمنطقة تشكل نحو ١١٥ في المائة من الديون الخارجية للبلدان النامية. وواجهت المنطقة ككل في عام ١٩٩٣ عدداً اقل من المشاكل المتصلة بالميديونية الخارجية. واستفادت مصر من خطة نادي باريس لتخفيض الديون في اعقاب اتفاق مع صندوق النقد الدولي تم بموجبه التنازل عن شريحة أخرى قدرها ١٥ في المائة من الديون المستحقة للمجموعة، والبالغة نحو ٢٥ مليار دولار. ووقع الأردن أيضاً في أواخر عام ١٩٩٣ اتفاقاً مع المصارف التجارية من أجل اجراء تخفيض في الديون وخدمة الديون، حيث شملت الشروط سندات اسمية وسندات خصم وخياراً باعادة شراء محدود للديون.

٤٤- وعلى الرغم من التنازل عن جزء هام من ديون مصر الخارجية، وبقدر اقل الديون الخارجية لاردن والجمهورية اليمنية، فإن الزيادة في الديون الخارجية للمنطقة خلال السنتين الاخيرتين تعزى الى ارتفاع ديون بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي شكلت في عام ١٩٩٣ حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الديون الخارجية للمنطقة وكانت في معظمها ديوناً تجارية ومتوسطة الاجل (نحو ٧٠ في المائة من المجموع). كذلك فإن انخفاض الاحتياطيات الأجنبية والحاجة الى تمويل العجوزات في الميزانية قد أرغما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اللجوء الى الاقتراض الخارجي. والهبوط في اسعار العائدات من النفط زاد الضغط على الموارد المالية الذي أطلقته أزمة وحرب الخليج، مما أجبر بصفة خاصة المملكة العربية السعودية والكويت على تمويل الاستثمارات العامة والعجوزات في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الخارجي.

٤٥- واستمر أثر أزمة وحرب الخليج على التطورات المالية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٩٣، بحيث ان بعضاً من هذه البلدان إما لجأت الى السحب من مواردها الأجنبية أو الاقتراض من الأسواق المالية المحلية أو الدولية لتمويل العجوزات في الميزانية. والانخفاض في عائدات النفط زاد من الأعباء التي تعاني منها الميزانيات في هذه البلدان، وخصوصاً عمان والكويت والمملكة العربية السعودية حسبما يتضح من الزيادات الهامة في العجوزات المسقطة في الميزانية لعام ١٩٩٣. واستمرار الضغط المتوقع على أسعار النفط في عام ١٩٩٤ حمل معظم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النظر في اجراء تخفيضات هامة في النفقات العامة، بحيث ان المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعتزم اجراء تخفيض قدره ٢٠ في المائة، معظمه في مجال الدعم المالي، من خلال اجراء تخفيض في مشتريات الحبوب التي يتعلق بها معظم الدعم المالي في الميزانية. والتدابير الأخرى الهادفة الى تخفيض عبء العجوزات في الميزانية تشمل زيادة الجهود لادخال نظام ضريبي في بعض البلدان فضلاً عن تحويل مشاريع تابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص في بلدان أخرى. والكويت تنظر في إدخال نظام جديد من الضرائب والرسوم والطوابع ونظام تسعير أكثر واقعية للسلع والخدمات العامة، فضلاً عن تحويل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطة الطاقة الكهربائية في الشعبية الى القطاع الخاص.

٤٦- وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، تميزت التطورات المالية في عام ١٩٩٣ بفوارق هامة بين بلدان المجموعة. ففي حين تعكس العجز التقديرية في عام ١٩٩٣ في الأردن ولبنان اتفاقاً اقل وعوائد أعلى مما قدر سابقاً، فإن العجز التقديرية لعام ١٩٩٣ للجمهورية اليمنية كان أكثر من ضعف العجز المسقط. وقد توخى أن تكون ميزانيات معظم البلدان في المجموعة لعام ١٩٩٣ إنكماشية، بحيث تزيد النفقات بمعدلات أدنى من معدلات التضخم، مما يعكس العزم على تخفيض العجزات في الميزانية على ضوء انحسار تدفق الموارد المالية، لا سيما من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد واصلت دول الاقتصادات الأكثر تنوعاً البحث في عام ١٩٩٣ عن وسائل لتمويل العجزات في ميزانياتها، إما بزيادة إيرادات الميزانية، أو بتخفيض النفقات من خلال تخفيض الدعم المالي أو مستلزمات خدمة ديونها المحلية والخارجية، من خلال تخفيض معدل الفائدة المحلية لإعادة جدولة الديون أو التنازل عنها، على التوالي.

٤٧- وظلت المصارف في منطقة الاسكوا تعاني في عام ١٩٩٣ من عبء متزايد من القروض العادمة، التي أبرم معظمها خلال الثمانينيات. وهذه القروض، المقدرة بحوالي ٢٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣، تشكل قرابة ٣٥ في المائة من مجموع الاقراض المصرفي، وحوالي ٩ في المائة من مجموع الأصول المصرفية وخمسة اضعاف ارباح المصارف في غربي آسيا.

٤٨- وهناك اقرار متزايد في منطقة الاسكوا بكون الأسواق المالية مستلزماً أساسياً للتنمية المالية والاقتصادية، وخاصة في البلدان التي يتراجع فيها الدور المهيمن للدولة في النشاط الاقتصادي. وانفتاح الاقتصاد أمام القوى السوقية في عدد من البلدان الأعضاء في الاسكوا أعطى الشركات المملوكة بأحكام فرصة للحصول على تمويل من موارد غير تقليدية، مما يمهّد السبيل أمام المؤسسات المالية كي تنوع حقائبها الاقراضية والاستثمارية.

٤٩- وشهدت الأسواق المالية في المنطقة اندفاعاً خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة زهاء ٧٦٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٣، أي بزيادة قدرها ٣١ في المائة عن عام ١٩٩٢ و ٦٥ في المائة عن عام ١٩٩١. وارتفع عدد الأسهم إلى حوالي ٦٨٠ مليون سهم، أي بزيادة قدرها نحو ٧ في المائة عن عام ١٩٩٢ و ١٩ في المائة عن عام ١٩٩١.

٥٠- ونتيجة للتحسن في مستوى النشاط وفي معايير التعامل في السوق المالية الأردنية، صنفت المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي هذه السوق بأنها سوق ناهضة من بين ٢٠ سوقاً أخرى في البلدان النامية في عام ١٩٩٣. وقد تطورت السوق المالية في المملكة العربية السعودية لتصبح أكبر مثيلاتها في منطقة الاسكوا، أي من حيث تكوين حجم رأس المال، ولكنها ظلت مغلقة في وجه المستثمرين الأجانب. والخطط جارية لجعل السوق المالية البحرينية سوقاً دولية وذلك بالسماح بإدراج شركات اجنبية والسماح للأجانب بشراء وبيع أسهم تلك الشركات، إضافة إلى الاستثمار في أسهم الشركات المحلية. وفي مصر، فإنه على الرغم من أن ٦٧٠ شركة ونيف كانت مدرجة في سوق أسهم القاهرة في عام ١٩٩٣، برأسمال سوقى يبلغ نحو ٢٧ مليار دولار فإنه لم يسمح إلا بتداول جزء فقط من تلك الأسهم، مما خفض رأسمال هذا السوق إلى نحو مليار دولار. وتنوي الحكومة المصرية تحديث نظام التبادل في سوق الأسهم في القاهرة وادخال تشريعات جديدة لتنظيم انشطتها.

٥١- ان معالم الآفاق الاقتصادية للمنطقة في عام ١٩٩٤ سيحددها عدد من التطورات التي تشمل ما يلي: الوضع في السوق النفطية؛ والابقاء على زخم الإصلاح الاقتصادي؛ ووتيرة إعادة التعمير واعادة التأهيل؛ والتطورات فيما يخص العقوبات المفروضة على العراق؛ وإيجاد حل للأزمة السياسية في الجمهورية اليمنية؛ واحتواء التطورات التي تؤثر سلبا على السياحة في مصر؛ والتقدم في العملية السلمية. وفي حين يصعب التنبؤ بمجريات الأحداث، يبدو ان التطورات في الأسواق النفطية ستظل على الأرجح غير مواتية، بينما ستكون التطورات المتعلقة بإعادة التعمير (لاسيما لبنان) وبالإصلاح الاقتصادي مواتية.

ثالثاً- التطورات الاجتماعية

٥٢- في حين استمرت نوعية الحياة في المنطقة في التحسن عموماً، فإن التطورات السريعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد زادت من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في بعض البلدان حيث لم يتم تقاسم منافع التنمية تقاسماً منصفاً. ولا تزال غالبية شرائح السكان الفقيرة والريفية محرومة ومهمشة في معظم بلدان منطقة الاسكوا. ومما زاد في تفاقم الفجوة الاختلالات الهيكلية والفوارق في الدخل فيما بين بلدان المنطقة وبين سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وعبر مختلف الفئات من السكان. ومما زاد في تفاقم مشكلة الفقر التفاوت القائم في توزيع الموارد على الصعيد الاقليمي وعدم كفاية امدادات الطاقة، والنقص في المياه، وانعدام الأمن الغذائي، والديون الخارجية في بعض الدول. وفي مجال الرفاه الاجتماعي، يعاني الفقراء من توزيع غير منصف للمنافع والخدمات، ومن البطالة ومن الفقر المتزايد. ففي الأردن، مثلاً، ارتفع عدد الأسر التي تعيش دون خط الفقر بنسبة ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٢ ليصل الى ٢١٣ في المائة من مجموع عدد الأسر في البلد، وذلك من ١٨٧ في المائة في عام ١٩٨٩. وفي العراق، فإن تزايد إفقار غالبية السكان، وانخفاض مقدرة الدولة على العمل بوصفها دولة للرفاه نتيجة العقوبات الاقتصادية تسبباً في بروز اوضاع اقتصادية واجتماعية جديدة.

٥٣- وخلال العقود القليلة الماضية، طرأ تحسن ملحوظ على الأوضاع الصحية الأساسية للأطفال في منطقة الاسكوا. فقد انخفضت بشكل ملحوظ في جميع بلدان المنطقة معدلات الوفيات بين الأطفال من هم دون سن الخامسة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الأوضاع الصحية الأساسية للأطفال، فإنهم لا يزالون يعانون من سوء التغذية في المجتمعات الفقيرة والمجتمعات التي مزقتها الحروب في المنطقة، ولاسيما في العراق، حيث لاتزال تلك المجتمعات تعاني من وطأة حرب الخليج على أوضاعها.

٥٤- والشباب في المنطقة يشكل نسبة عالية من العاطلين عن العمل، إذ أن التعليم موجه نحو المهن «ذات الشهرة» بدلاً من التدريب الفني والمهني. وقد أدت هذه الحالة إلى فائض في اليد العاملة في مهن معينة لا يمكن استيعابها ضمن سوق اليد العاملة على الصعيدين القطري والاقليمي؛ ومع استمرار البطالة لفترات طويلة يواجه الشباب خطر التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

٥٥- وعلى الرغم من التقدم الجيد الذي أحرزته بلدان المنطقة في توجيه الموارد البشرية والمادية نحو اهداف منع العجز ورعاية العجزة فإن غالبية الأشخاص العاجزين، لا سيما في المناطق الريفية، يهتمشون بالنسبة لخط التنمية السائد في بلدان الاسكوا.

٥٦- وأهمية الأسباب التقليدية للعوق آخذة في الانحسار نسبياً بفعل تحسن التعليم والرعاية الصحية، في حين أن المشاكل المتصلة بالعجز في المنطقة آخذة في الازدياد مؤخراً حجماً ونطاقاً بسبب النزاعات المسلحة والقتل المندى وقمع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٥٧- والمرأة في منطقة الاسكوا استطاعت أن تحقق نتائج مشجعة في مجالات التعليم والصحة والعمل. غير أن التقدم كان ضئيلاً في خلق الوعي القانوني ورفع وضع المرأة إلى مستوى صنع القرار. ويمكن أن يعزى هذا، إلى حد كبير، إلى عدم الاستقرار السياسي والمنازعات والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها المنطقة لعقود خلت.

٥٨- ومعدلات معرفة القراءة والكتابة لدى المرأة بلغت مستويات عليا جديدة خلال السنوات المنصرمة، وتراوح بين ٨٣ في المائة في حالة اليمن الديمقراطي سابقاً ومتوسط يبلغ نحو ٧٠ في المائة للأردن والكويت ولبنان و٣٤ في المائة في مصر و ٢٨ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية سابقاً. والفجوة في معرفة القراءة والكتابة الموجودة بين الذكور والإناث ضاقت إلى حد كبير بفعل سياسات جديدة مثل «التعليم للجميع» التي تشجع على التحاق أعداد أكبر من الإناث في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت نسبة الإنفاق على التعليم زيادة جوهرياً من مجموع النفقات، مما يعكس قدراً أكبر من الوعي لدى البلدان الأعضاء في الاسكوا لأهمية التنمية البشرية. ومع ذلك، فإن الحالة في المناطق الريفية لا تزال حرجية.

٥٩- وقد طرأ تحسن أيضاً على مجمل مؤشرات صحة المرأة. وبما فيها معدل الوفيات لدى الأمهات والأطفال. وتبذل الحكومات الأعضاء جهوداً جادة لتحسين المستويات الصحية. حيث اعتمدت سياسات وتدابير طبقتها بمساعدة من الوكالات الدولية المتخصصة. ومارست معظم بلدان الخليج وعدد من البلدان الأعضاء في الاسكوا ذات التوجهات الاشتراكية (الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر واليمن الديمقراطي سابقاً) سياسات لتوفير الرفاه وقدمت إلى المواطنين خدمات صحية مجانية. وزاد الإنفاق العام على خدمات الصحة الوقائية والعلاجية كنسبة من مجموع النفقات مثلما زاد عدد المستشفيات والإنفاق على اقتناء المعدات والتكنولوجيا الطبية مما كانت له آثار إيجابية على مجمل الوضع الصحي وإتاحة الاستفادة من المرافق الصحية في المنطقة ولاسيما معدل الوفيات لدى الأمهات والأطفال والخصوبة ومتوسط العمر المتوقع الذي يتراوح بالنسبة للمرأة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين ٧٢ سنة و ٧٥ سنة. وأصبح تخطيط الأسرة أكثر قبولا في المنطقة إذ أن معدلات معرفة القراءة والكتابة وتوفر مستوى صحي أفضل تتلائم إيجابياً مع انخفاض معدلات الولادة.

٦٠- عدم الاستقرار السياسي، واقتترانه بزيادة الإنكشاف الاقتصادي والاعتماد على الخارج، إضافة إلى القوانين والتشريعات غير الملائمة، حدّ بقدر كبير من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وأعاق اندماجها الكامل في عملية التنمية في غربي آسيا.

الجدول - مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لمنطقة الاسكوا ١٩٩١-١٩٩٣

(١٩٩٣) ^(١)	١٩٩٢	١٩٩١	
٢٩٨ر٨	٢٨٨ر٨	٢٧٠ر٦	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات) ^(ب)
٣ر٥	٦ر٨	(١١ر٤)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة مئوية)
١٨٦ر٠	١٨٠ر٠	١٥٧ر٢	الديون الخارجية (بمليارات الدولارات)
١٦ر٥	١٦ر٢	١٥ر٤	مدفوعات خدمة الديون (بمليارات الدولارات)
٧١ر٥	٦٠ر٣	٥٨ر٢	نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (كنسبة مئوية)
..	٨٧ر١ ^(ج)	٨٩ر٩	الصادرات (بمليارات الدولارات)
..	٩٩ر٢ ^(ج)	٧٤ر٦	الواردات (بمليارات الدولارات)
..	١٢ر١ ^(ج)	١٥ر٣	الميزان التجاري (بمليارات الدولارات)
..	(١٩ر٦) ^(د)	(٣٧ر٨)	رصيد الحسابات الجارية (بمليارات الدولارات)
(٣٦ر١) ^(هـ)	٣٧ر٩	٣٦ر٤	الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات)
..	٥ر٢	٥ر٩	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات (بالأشهر)
١٥ر٦	١٤ر٩	١٣ر٨	انتاج النفط (ببلايين البراميل يوميا)
٧٢ر٥	٧٨ر١	٦٨ر٠	عائدات النفط (بمليارات الدولارات)
٥٧٢ر٣	٥٧٤ر٨	٥٧٤ر٩	الاحتياطي النفطي المؤكد (ببلايين البراميل)
٥٧ر٣	٥٧ر٧	٥٨ر٠	نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد الى اجمالي الاحتياطي النفطي العالمي (كنسبة مئوية)
١٠٠ر٦	١٠٥ر٢	١١٢ر٥	نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد الى الانتاج النفطي (بالسنوات)
١٧ر٠	١٧ر٠	١٦ر٧	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي الى اجمالي احتياطي الغاز العالمي (كنسبة مئوية)
..	١٥ر٤	١٣ر٨	الواردات الزراعية (بمليارات الدولارات)
..	٢ر٦	٢ر٤	الصادرات الزراعية (بمليارات الدولارات)
..	(١٢ر٨)	(١١ر٤)	الميزان التجاري الزراعي (بمليارات الدولارات)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر قطرية ودولية.

ملحوظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام تتعلق بعجز أو بقيمة سلبية. والعلامة «..» تدل على بيانات ناقصة أو غير متوفرة.

(١) تقديرات.

(ب) بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة.

(ج) باستثناء العراق.

(د) باستثناء العراق وقطر ولبنان ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

(هـ) نهاية ايلول/سبتمبر.